

سلاسل التوريد العالمية والموازنة بين الاحتياجات الطبية

جيف باين، مركز نيسا، 1 نيسان / أبريل 2020

لا تزال الحكومات في جميع أنحاء العالم مصممة على معالجة التحديات المباشرة الناجمة عن جائحة فايروس كورونا (كوفيد-19). وستكون التكاليف الفورية، على الصعيد الاجتماعي والمالي، لمعالجة تفشي الفايروس عالية في كل مكان تقريباً. وستكون التكاليف الثانوية مرتفعة أيضاً وستتطلب التفكير في الإجراءات المعيارية لمجموعة كاملة من الأنظمة السياسية والأمنية والاقتصادية. ومن بين أحد المجالات التي يجب أن تعالجها جميع الدول القومية نتيجة لهذا الوباء هي كفاءة وثبات سلاسل التوريد الطبية العالمية.

ومن بين أحد الجوانب الخبيثة بشكل خاص لهذا التفشي الفيروسي هو أن المهنيين الطبيين في العديد من الدول لا يحصلون على الإمدادات الرئيسية اللازمة لمعالجة تفشي المرض. وتُعتبر ندرة العرض بأنها شائعة ومتوقعة خلال الأزمات، وهذا هو السبب في أن العديد من الدول تحتفظ بمخابئ للأدوية الرئيسية والأدوات الطبية ومراكز البحث لسد الفجوة الناشئة عن اضطرابات سلسلة التوريد. وقد تمت مواجهة تحدي فايروس كورونا بواسطة استجابات سياسية مختلفة حول العالم. بعضها كان أكثر نجاحاً من الآخر. وقد استجابت بعض الدول بسرعة أكبر من غيرها. ومع ذلك، فإن كل حكومة تقريباً تواجه هذا التحدي قد وجدت نفسها أمام فجوة إمدادات طبية التي لم يتم إنشاء مخابئ لها أو أنها ليست كافية لسد تلك الفجوة.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، فقد أدى نقص الإمدادات الطبية إلى مناقشات حول منقذ الاعتماد على سلاسل التوريد العالمية لصيانة نظام الصحة العامة. وإن ما يُقدَّر بنحو 72% من استهلاك الأدوية في الولايات المتحدة الأمريكية يعتمد على الأسواق الأجنبية، حيث يأتي جزء كبير من الإمداد غير المحلي من الموردين في شرق وجنوب آسيا. ومع ظهور فايروس كورونا في البداية في الصين، ومع انتشاره على الفور في جميع أنحاء شمال شرق وجنوب شرق آسيا، فقد كانت هناك اختلالات في سلاسل التوريد العالمية. وقد كانت دول شرق آسيا بحاجة إلى المزيد من الإمدادات الصيدلانية، الأمر الذي أدى إلى إعاقة التوزيع إلى الأسواق الأخرى. وقد تم إعادة توجيه المزيد من معدات السلامة والاختبارات الطبية الأساسية إلى مواقع في آسيا. وعندما انتشر الفايروس، انقطعت سلسلة التوريد بالفعل إلى درجة لم تمتلك فيها الدول في الغالب مخزونات كافية من المعدات اللازمة. ومع أزمة كبيرة مثل تلك الأزمة، فقد أصبح النقص أكثر وضوحاً بكثير.

وتُفسر بعض الدول مسألة تفشي الفايروس الحالية كمبرر للاستثمار في زيادة الإنتاج المحلي من الإمدادات الطبية الرئيسية. وهذا أمر متوقع، وهو يظهر الآن في الولايات المتحدة الأمريكية كموضوع للنقاش بين أعضاء الكونغرس الأمريكي. ومع ذلك، وعند انتهاء أزمة فايروس كورونا، فإن السياسات والحقائق الاقتصادية لسلاسل التوريد العالمية ستعزز مسألة أنه لا توجد هناك أي دولة قادرة على أن تكون بمثابة جزيرة لحالات الطوارئ الصحية العامة في المستقبل. وإن الأسباب وراء ذلك هي كثيرة، ولكن هناك القليل منها التي يجب تسليط الضوء عليها:

- لقد تم التعامل مع حالات الطوارئ السابقة المتعلقة بالصحة العامة في جميع أنحاء العالم بشكل أفضل من خلال الشراكات متعددة الأطراف والدبلوماسية الطبية. فعلى سبيل المثال، فقد أدى تفشي فايروس إنفلونزا الخنازير (H1N1) بين عامي 2009 و2010 إلى جهد عالمي لتتبع انتشار الفايروس، ولعلاج المرضى وتخفيف انتشاره، وتطوير الأبحاث. وسيكون هذا هو الحال مع فايروس كورونا، ولكن سيصعب رؤيته عندما تكون في خضم الأزمة.
- إن الصناعة الطبية منسجمة مع السوق العالمي ولا يمكن إعادة تشكيلها بسهولة أو بسرعة لتلبية الاحتياجات الوطنية الخاصة. ويمكن بالتأكيد دعم السلع الطبية البسيطة من قبل الدول من أجل توفير المزيد من الإمدادات، ولكن العمليات المتخصصة التي يتطلبها الإنتاج الطبي في كثير من الأحيان لا يمكن تحديد موقعها دائماً دون تكاليف باهظة؛ حيث هناك عدد قليل من الدول التي يُمكنها تغطية تلك التكاليف.

- لقد كان هذا التفشي الفيروسي أكثر حدة من الأوبئة العالمية السابقة وقد كشف عن ضعف المخزونات العالمية من إمدادات الطوارئ، وسوف يثبت بأنه أكثر فعالية من حيث التكلفة وأكثر سلامة من الناحية الاجتماعية لتعميق المخزونات المحلية من أجهزة التنفس الصناعي والملابس الطبية والأنابيب، والمكونات الطبية الرئيسية الأخرى. ويظهر هذا الفيروس بوضوح أننا بحاجة إلى إعادة التفكير في مخزوننا العالمي وتعزيزه.

وعلى المدى الطويل، فمن المرجح بأن تكشف هذه الفترة الصعبة نقاط الضعف الرئيسية التي سيتعين على سلاسل التوريد الخاصة بنا التغلب عليها. ولن يتم تكييف سلاسل الإمدادات الطبية فحسب، بل سيتم إصلاح العديد من أنظمة نقل السلع والموارد الطبيعية الأخرى. وقد كشف فيروس كورونا عن الإفراط في الاعتماد العالمي على الإقتصادات الآسيوية لإنتاج الأدوات والمعدات الطبية والأدوية. وسيطلب ذلك من الحكومة تطوير إجراءات جديدة مع الصناعة الطبية للعمل ضمن نموذج يفترض حدوث أزمات مماثلة في المستقبل. وإن الحلول التي سيتم تطويرها ستكون نتيجة لمحادثات عديدة.

وإن ما يمكن التوصية به الآن هو ضمان الحفاظ على التوازن من أجل التوصل إلى قرارات سياسية فعالة. أولاً وقبل كل شيء، يجب دمج مشورة الخبراء في قطاعي الطب والصحة العامة دون تردد. وإن تجاربهم مع الأوبئة ومعالجة أعداد كبيرة من المرضى وإمامهم بالضغط التي يتعرض لها القطاع الصحي أثناء الأزمات لا يمكن التقليل من قيمتها. ثانياً، ستحتاج الدول القومية إلى إعادة الالتزام بالممارسات التعاونية القائمة. وإن المساعدات الإنسانية وجهود الإغاثة من الكوارث ليست ذات قيمة فحسب، ولكنها تثبت مراراً بأنها مهمة حاسمة في تخفيف حجم الأزمات. وثالثاً، يجب معالجة اعتبارات وقيود الصناعة. ويُعتبر القطاع المصرفي والاستثماري على حد سواء بأنه مهمين، ولكن الأهم من ذلك هو الشركات المصنعة وشركات النقل والإمداد، حيث تُعتبر بأنها عوامل حاسمة للإنتاج والتسليم. وأخيراً، يجب أن تُراعي السياسة العامة احتياجات البنية التحتية للدول. كما أن الاستثمار في الدول النامية لتتوسع سلاسل التوريد العالمية سيعالج المخاطر التي تشكلها أزمات الصحة العامة. وفي الدول المتقدمة، يمكن معالجة البنية التحتية من خلال التحديث والإصلاح والتنشيط. ويعتبر وباء كوفيد-19 بمثابة تحدي عالمي. ومن بين أحد أجزاء هذا التحدي الذي يجب عدم التغاضي عنه هو حماية واستدامة سلاسل التوريد العالمية الحيوية للصحة العامة.